

التحرر الاقتصادي والخصوصية

مسعود كسرى*

Résumé :

Cet article traite de l'importance de la libéralisation économique dans une économie de marché en mobilisant le secteur privé. La privatisation est un mécanisme incontournable de la politique de libéralisation économique et son application est différente entre les pays développés et les pays sous- développés .elle peut engendrer des effets économiques et sociales dans un pays quelque soit le régime politique.

ملخص:

نتناول في هذا المقال أهمية الأساسية لتفعيل التحول، و الذي التحرر الاقتصادي في ظل يتحدد شكلها و تطبيقها التحول إلى اقتصاد السوق، بخصوصيات بين الدول المتقدمة باعتبار الخصوصية إحدى الآليات و النامية و خصوصيات كل بلد.

* أستاذ مكلف بالدروس بكلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر.

المقدمة:

الحديث عن الإصلاح الاقتصادي بصفة عامة والخصوصية بشكل خاص هو حديث الاقتصاديين وغير الاقتصاديين، وقد أثار اهتمامات الباحثين والكتاب منذ نهاية الثمانينات وحتى الآن. بالإضافة إلى الظروف العالمية وتطور الأحداث وكثرة المعوقات التي تحيط بالقطاع العام. لقد أصبح هذا القطاع غير قادر على القيام بالدور الموكل له، وفي أغلب الأحيان يمثل عبئا ثقيلا على جهاز الدولة. وأصبحت الحكومات ومهما تعاقبت وقدمت من برامج واجتهادات لا يمكنها تحمل عبء القطاع العام وقد جاءت مقاومة برنامج الإصلاح الاقتصادي في بدايته من المخاوف على ضياع دور الأب والعائل الذي تقوم به الدولة. فتغير دور الدولة وتحول المجتمع إلى الفكر الرأسمالي الحر سبترتب عليه تأثر فئة كبيرة من المجتمع بفقدان مزايا كانت تمنحها لهم الدولة بصفته الأب والعائل الوحيد وخاصة للفئة المحدودة الدخل والتي تمثل نسبة 95 % من المائة في الدول النامية. وبالرغم من هذه النظرة للدولة (الأب والعائل)، إلا أن العديد من الدول بل أغلبها اقتنعت بأن الكفاءة الاقتصادية والاستغلال الأمثل للموارد وحسن تخصيصها لا يتم إلا عن طريق الإصلاحات الاقتصادية التي تقوم بها الدولة. فكلمة إصلاح تعني وجود إختلالات ومشاكل تحتاج إلى برنامج لتصحيحها و إصلاح الخلل بها. ومن هنا فان تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي لم يكن ضرورة فقط بل كان المنفذ الوحيد لها من كل ما تعانيه من أمراض اقتصادية واجتماعية. ولا تتحقق إلا عن طريق القطاع الخاص، حيث توفر الملكية الخاصة المناخ المساعد على الابتكار والتجديد وذلك لما يتوفر عليه القطاع الخاص من المبادرة الشخصية وحرية القرار الاقتصادي. هذا هو الدافع الأهم الذي يدفع بالدولة إلى التوجه نحو إعادة تأهيل القطاع العام وإعادة إصلاحه وذلك بإحلال القطاع الخاص محل القطاع العام في كثير من الأنشطة مع ترك القطاعات الإستراتيجية للدولة،

وذلك عن طريق تحويل الملكية العامة إلى الملكية الخاصة بواسطة تطبيق برنامج الخصخصة بكل أشكالها وأبعادها .

فالاهتمام بالخصخصة يعكس شعورا بأهمية القطاع الخاص وما يمكن أن يحققه من عملية نقل ملكية (كلية أو جزئية) بعض المؤسسات العامة إلى القطاع الخاص لما له من آثار إيجابية مثل زيادة الكفاءة في استخدام الموارد وتخصيصها.

ويمكننا القول إن الخصخصة أصبحت هدفا أرساه ورعاه صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وتعتبر سياسة اقتصادية تعتمد على محاور هامة كالمبادرة والمخاطرة والمنافسة للحصول على العائد المرتفع وتحقيق الرفاهية . ومهما كانت لها من آثار اقتصادية إيجابية إلا أنها تثير بعض المخاوف لما قد ينتج عنها من آثار سلبية وفي مقدمتها التضحية بالجانب الاجتماعي على افتراض أن العلاقة بين الفعالية الاقتصادية والفعالية الاجتماعية في اتجاه واحد.

الخصخصة جزء هام من سياسة الإصلاح الاقتصادي الشامل الذي يقوم أساسا على تغيير هام وأساسي في المفاهيم حول دور الدولة أو الحكومة في النظام والنشاط الاقتصادي .فالتحول في دور الدولة يجب أن يأتي في إطار استراتيجية شاملة للإصلاح .والمقصود بالتحول هنا تلك الإجراءات التي تهدف إلى نقل ملكية المشروعات وأملك الدولة والهيئات الاقتصادية العامة وبنوك القطاع العام إلى القطاع الخاص. وذلك من خلال نقل ملكية الأسهم أو الأنصبة أو الأصول الإنتاجية سواء بمقابل أو بدون مقابل مادي طبقا لسياسة الدولة. كما نشير إلى أن التحول هو أقل شمولية من الخصخصة التي تشمل إجراءات يترتب عليها نقل ملكية أو إدارة الأصول الإنتاجية أو النشاط من هيئات القطاع العام أو الدولة إلى القطاع الخاص.

وفي ظل تدني مستوى أداء القطاع العام مقارنة بمستوى خطط التنمية. حيث أصبح القطاع مجال لاستنزاف مستمر للموارد وعبئا ثقيلا على ميزانية الدولة (محدودية النتائج وضخامة الخسائر وتفاقم مشكلاته) . ومع استمرارية الوضع المتدهور للمؤسسات العمومية بدأ التفكير في وضع أموال القطاع العام تحت تصرف القطاع الخاص المحلي والأجنبي أو بمعنى خوصصته .

و للتطرق إلى الموضوع نطرح مجموعة من التساؤلات وهي:

- ما علاقة الخوصصة بالتححرر الاقتصادي ؟.
- ماهي أهداف الخوصصة ؟.
- ما هي الآثار الناجمة عن الخوصصة ؟.

أولا. التحرر الاقتصادي و الخوصصة

الخوصصة تعتمد اقتصاديا على المبادرات الفردية و القطاع الخاص .

التحرر الاقتصادي يهدف إلى إطلاق آليات السوق و مبادرات القطاع الخاص في ظل المنافسة.

مما سبق نقول أن سياسة الخوصصة هي ركن أساسي (1) من أركان سياسات التحرر الاقتصادي، و ذلك عن طريق تحرير السياسات الاقتصادية الكلية و الجزئية ، و يتمثل التحرير في .

- تحرير سوق العمل.
- تحرير الأسعار.
- تحرير سياسات التوزيع.
- تحرير التجارة الخارجية.
- تحرير النظامين المالي و النقدي.

وكل هذا يتمثل في الوصول إلى تحقيق التحول للقطاع الخاص والمتمثل في تغيير نمط الملكية من العامة إلى الخاصة حيث تكون هي السائدة في النظام الاقتصادي (نمط الملكية السائدة هو الذي يشكل ملامح النظام الاقتصادي).

ومهما ثار من جدل حول أسبقية التطبيق لسياسات التحرر الاقتصادي و سياسات الخصوصية (حيث أن الخصوصية لا يمكن نجاحها دون تحرر اقتصادي. والتحرر الاقتصادي لا يحدث و لا ينجح دون الخصوصية)، كما أنه لا يوجد نموذج واحد يهتدي إليه لترتيب ذلك.

فما يطرحه الرأي الأول لترتيب الإصلاحات حيث يرى البدء بالتغيير (2) في الملكية ، ويستند هذا الرأي إلى أساس سياسي إلى حد ما أكثر من الأساس الاقتصادي فمن منطلق ثقل الملكية العامة إلى الخاصة منذ البداية يشكل ضغطا سياسيا لتحقيق بقية الإجراءات والإصلاحات الهيكلية أو أن عملية التغيير تحدث بالموازاة مع التغيرات التي تعالج الاستقرار الاقتصادي الكلي من حيث:

- تحرير الأسواق
- تحرير سعر الصرف
- تحرير سعر الفائدة
- ترك جهاز السعر لآليات العرض والطلب
- تحرير قطاع التجارة الخارجية.

وأما ما يطرحه الرأي الثاني البدء بإصلاحات الاقتصاد الكلي من حيث:

- تحرير أجهزة الإنتاج
- تحرير التوزيع
- تحرير الأسعار
- تحرير سوق العمل
- تحرير السوق المالية

وبعد ذلك تأتي عمليات نقل الملكية من العامة إلى الخاصة في المرحلة الثانية. ويعتمد الرأي الثاني على أساس اقتصادي بحث يهدف إلى توفير متطلبات تطبيق الخصخصة وتهيئة السوق أولاً.

وما يمكن الإشارة إليه مما سبق هو أن (3) " كفاءة التخصيص للموارد دالة في هيكل السوق وليس في الملكية "

فأداء الخصخصة في بيئة اقتصادية كلية وقطاعية لا تسمح للقوى المنافسة بأداء دورها ولا يؤدي إلى زيادة كفاءة بل يؤدي إلى العكس (فشل الخصخصة) ولتأكيد ذلك يمكن (4) الاستعانة بتجربة الشيلي في بدايتها حيث نجد الملاحظات التالية:

تمت التجربة في البداية بسرعة وفي ظل عدم استمرار اقتصادي ودون اتخاذ تدابير لتحسين حوافز التحول وعند بداية إلغاء الضوابط وتحرير التجارة أفلست كثير من القطاعات التي حولت للقطاع الخاص.

مما سبق نستنتج أن تحقيق الكفاءة الاقتصادية عند تطبيق الخصخصة يجب أن تكون مصحوبة بسياسات التحرر الاقتصادي حتى تعمل على إزالة القيود على قوى السوق . فالمنافسة هي التي تضغط وتبحث عن الوسائل لتحقيق خفض التكلفة وزيادة الجودة. كما أن سياسات الحكومة في ذاتها قد تجهض المنافسة في السوق (المساعدات الحكومية. التمويل المدعم للقطاع العام.....).

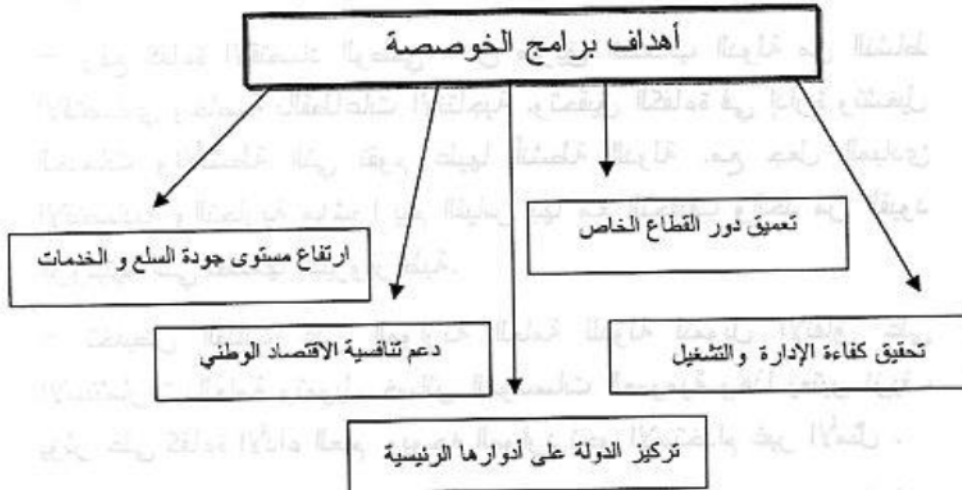
لذا يمكن القول أنه عندما تتعارض ولا تتفق الخصخصة مع التحرر الاقتصادي في آن واحد نرى أنه يجب تفضيل البدء بالتحرر الاقتصادي لأنه من السهل أن تتبع الخصخصة للتحرر لأن آليات نجاحها تكون قد وضعت.

ثانيا: أهداف الخصوصية

للخصوصية أهداف نذكر منها:

- رفع كفاءة الاقتصاد الوطني عن طريق انسحاب الدولة من النشاط الاقتصادي وخاصة بالقطاعات الإنتاجية. وتحقيق الكفاءة في إدارة وتشغيل الخدمات والأنشطة التي تقوم عليها أنشطة الدولة. مع جعل المبادئ الاقتصادية والتجارية مؤشرا يتم القياس بها مع التخفيف والحد من القيود الروتينية التي تضعها البيروقراطية.
- تخفيض الطلب على الموازنة العامة للدولة لتمويل الإنفاق على الاستثمارات العامة وتمويل خسائر المؤسسات العمومية وهذا يعتبر نزيف يؤثر على كفاءة الأداء العام ويوجه الموارد نحو الاستخدام غير الأمثل .
- زيادة دخل الحكومة عن طريق العائد من التصرف في القطاع العام. عائد يؤدي الى تخفيض العجز في الموازنة العامة للدولة وسداد جزء من الدين العام وخفض التمويل والتخلص من كل الأعباء الملقة على كاهل الدولة. حيث يتركز دور الدولة في تخفيف العبء على الموازنة العامة .
- تعميق دور القطاع الخاص وقدراته من خلال توسيع قاعدة الملكية وفتح المجال أمام زيادة الاستثمارات الخاصة.
- رفع جودة السلع وتحسين مستوى الخدمات وذلك بدعم المنافسة داخل الاقتصاد الوطني

ويمكن تصور الأهداف من خلال الشكل التالي:



ثالثاً: مشاكل تطبيق الخصخصة

يمكن تقسيم المشاكل إلى مراحل تطبيق الخصخصة على النحو الآتي:

أولاً المشاكل السابقة عن تنفيذ الخصخصة

ثانياً المشاكل التي تسير تنفيذ الخصخصة

ثالثاً المشاكل الناجمة عن تنفيذ الخصخصة

أولاً المشاكل السابقة عن تنفيذ الخصخصة وتتمثل في:

1) مدى القدرة على إقناع الأفراد بجدوى الخصخصة وتحقيقها للتنمية الاقتصادية لأن تطبيق الخصخصة، في أغلب الأحيان، يواجه بمعارضة وخاصة من قبل المستفيدين من الأوضاع الحالية للقطاع العام ونخص منهم أصحاب المصالح الذين لهم علاقة بصناعة القرار. ومن جهة أخرى الفئات

المتضررة من تطبيق الخصخصة (الطبقات الاجتماعية ذات الدخل المحدود). كما أن ثقافة المجتمع لها مكانتها في قبول عملية تطبيق الخصخصة. لذا يجب على الحكومة أن تقوم بحوار وطني حول جدوى الخصخصة قبل البدء في تطبيقها. وما يترتب عنها من إيجابيات لصالح التنمية الاقتصادية.

(2) تهيئة البيئة الاقتصادية لتطبيق الخصخصة وخاصة في البلدان النامية التي تتميز بالتعقيدات والمصاعب، وتعود أهم أسباب تلك التعقيدات إلى مايلي:

- في الدول النامية نجد أن القطاع العام له مكانة جد واسعة ويشمل أعظم النشاط الاقتصادي. وهذه الظاهرة ناتجة من أن السمة الغالبة للقطاع العام هي النمو المفرط في حجمه دون مبرر اقتصادي يدعو إلى ذلك وهو ما أدى إلى اتساع المشاكل الاقتصادية داخل هذا القطاع. وخاصة وأن هناك موارد وطاقات عاطلة غير مستغلة مع سوء التسيير الإداري. وتميزه بظاهرة العمالة الزائدة. وهو ما أدى إلى زيادة التكلفة الإنتاجية وتدني الإنتاج مما أدى إلى خسائر ضخمة. وتطبيق الخصخصة في هذه الظروف التي يعيشها ويتميز بها القطاع العام يستدعي إرادة صلبة وقوية. وكذا جهدا كبيرا لتغيير الآثار السلبية وإدخال ميكانيزمات تكون إيجابية على النشاط الاقتصادي مع تحديد الأنشطة التي يجب تحويلها إلى القطاع الخاص.

- غياب آليات السوق في الدول النامية الذي يعتبر من أهم شروط الخصخصة. ففي معظم الدول النامية نجد مشكل افتقارها لمقومات اقتصاد

السوق وهي عقبة أمام تطبيق الخصوصية ولا يمكن تطبيقها الا بعد علاج هذه العقبات. وأهم العقبات الاقتصادية.

- الاختلالات السعرية بسبب التدخل في تحديد الأسعار وعدم مراعاة قوى السوق.

- ضعف وجمود أسواق المال، حيث يقتصر دور أسواق المال في الدول النامية في تمويل أنشطة الصادرات والواردات أو تسهيل تدفقات رأس المال الأجنبي (5).

- ضعف التمويل اللازم توفره لعملية الخصوصية (6). سواء تلك الأموال اللازم صرفها من قبل الحكومة لعمليات إعادة الهيكلة والإصلاح المالي قبل تحويلها إلى القطاع الخاص أو الأموال التي يقدمها الأفراد لشراء المؤسسات.

- القيود المفروضة على التجارة الخارجية مما يؤدي إلى ضعف المنافسة أمام الإنتاج المحلي مما يؤدي إلى ضعف الإبداع والتطوير

- عدم ملائمة الإطار التشريعي وخاصة القوانين التجارية لعمل القطاع الخاص (7).

كل ما ذكر سابقا يقف حائلا دون تطبيق الخصوصية ولا يمكن تطبيقها إلا بعد علاج هذه العقبات .

ثانيا المشاكل التي تسبب تنفيذ الخصوصية نذكر منها:

- اختيار المشروعات التي يتم تطبيق الخصوصية عليها .

- تقييم المشروعات المطروحة للخصوصية.

- التصرف في فائض العمالة.
- التكاليف الناتجة عن تطبيق الخصوصية.
- ثالثا المشاكل الناجمة عن تنفيذ الخصوصية.

وهي من مهمة الحكومات وعليها أن تتصدى لها مثل توفر الحماية للمستهلك، سواء كان المستهلك للسلع النهائية أو للسلع الوسيطة والاستثمارية. وإذا كانت النتائج لا تظهر إلا بعد فترة من تطبيق الخصوصية. فالتصدي لهذه القضايا يجب أن يكون ملازما لتنفيذ برنامج الخصوصية ..

رابعا: الآثار الناجمة عن الخصوصية

1 - الآثار الاقتصادية للخصوصية

أثر الخصوصية على الكفاءة الإنتاجية

تؤدي الخصوصية إلى زيادة درجة المنافسة بين المؤسسات مما يترتب عليها التخلص من عناصر عدم الكفاءة، القضاء على التلاعب الاجتماعي في صورة المحسوبية وعدم المحاسبة والإهمال والتسيب. فالقطاع الخاص أقدر على محاسبة ومساءلة العاملين - التي تنمو في ظل البيئات المحمية اقتصاديا كما تؤدي إلى توليد الحافز على التجديد وتساعد أيضا على ظهور منظمين وإداريين أكثر كفاءة على إدارة النشاط الاقتصادي. كما يترتب على تحرير الأسعار والتخلص أو تقليص التدخل الحكومي في قرارات المشروعات الخاصة ورسم سياساتها. فالتدخل الحكومي الزائد يخلق (8) جوا من البيروقراطية ويؤثر سلبا على تخصيص الموارد. كما أن الخصوصية تخلق جماعة (مستثمرين) من الأفراد يهتمهم مراقبة عمليات المشروع والتحقق من نجاحه. كما أن الربحية ستكون الهدف الرئيسي

للمشروعات الخاصة . كما يترتب على كافة أنواع الإصلاح التي تتم بالنسبة للمشروعات أو المؤسسات الخاسرة قبل خوصصتها تحولها إلى وحدات رابحة (في إطار التأهيل) أو التخلص منها إذا لم يكن هناك جدوى من إصلاحها، وتوجيه الموارد لاستخدامات أفضل. ونتيجة لذلك فإنه من المتوقع أن تترتب على الخوصصة تحسين الكفاءة وزيادة الناتج الكلي.

تشير تجارب الخوصصة في أغلب دول العالم أن أهم نتائجها هي زيادة الاستثمارات الإجمالية. فالنمو الاقتصادي يمكن تعزيزه بمجموعة من السياسات التي ترمي إلى تشجيع الاستقرار الاقتصادي، والتحكم في التضخم ، عجز منخفض في الميزانية العامة، دين خارجي يمكن الوفاء به، وتشجيع الانفتاح على التجارة الخارجية وتحرير سعر الصرف، هي عوامل كلها مساعدة على تدعيم الثقة، وبالتالي المزيد أو تحفيز الاستثمار الوطني و الأجنبي.

لقد دعمت بعض الدراسات المقارنة لأداء المؤسسات العامة والخاصة هذا الاعتقاد (زيادة الكفاءة الإنتاجية. يعزى التحسن في إنتاجية العاملين (9) في المؤسسات التي تمت خوصصتها إلى انخفاض عدد العاملين من ناحية، وتغيير الإدارة (إحلال المالك الرشيد محل المالك السيئ) الذي يؤكد على الالتزام بالقواعد والضوابط الصارمة لفعالية المراقبة الإدارية والربط القوي بين معدلات الأجور ومستوى الأداء، حيث من المتوقع أن يتم العمل بمنظومة أجور ومكافآت تمكن من التمييز بين الأداء العادي والأداء الخاص والتميز بين العاملين والمديرين، مع إمكانات تسجيل المتابعة للتحقق من منجزات الأفراد وتحديد العوائد على أساس النتائج مع احتمالية الاستغناء عن كل من يعجز عن بذل المزيد من الجهد في تحسين إنتاجيته.

وكذا الحد من استنزاف الموارد والتخلص من التدخل الحكومي وإحلال إدارة كفؤة وإرساء ممارسات إيجابية، عوامل تساهم في ارتفاع العائد من الاستثمار، حيث أظهرت بعض الدراسات ارتفاع معدل العائد من

الاستثمار في القطاع الخاص عنه في القطاع العام. ففي تايلندا أظهرت نتائج دراسة تمت عن الفترة 1983 - 1987 أن معدل العائد على الاستثمار في وحدات القطاع الخاص بلغت 9 % في حين تراوحت بين 2 % و 3 % في وحدات القطاع العام. وفي الهند أظهرت دراسة مماثلة في فترة تمتد من أواخر الستينات إلى منتصف الثمانينات ارتفاع معدل العائد على الاستثمار في القطاع الخاص، حيث وصل إلى حوالي 12 % بينما لم يتجاوز 3 % في وحدات القطاع العام. نفس النتائج أظهرتها دراسة تمت في كوريا في أوائل الثمانينات حيث بلغ معدل العائد على الاستثمار في وحدات القطاع الخاص 27,5 % بينما النسبة المناظرة في وحدات القطاع العام بلغت 7,8 % (10)

على أن ذلك لا يمكن أخذه كاستنتاج نهائي، فلا يمكن النظر إلى الخصوصية على أنها كفاءة بالضرورة لسبب كامن في ملكيتها الخاصة، والعكس صحيح أي لا يجب اعتبار ضعف أداء القطاع العام كامن في الملكية. فضعف القطاع العام يرجع إلى اعتبارات قام عليها، وهي اعتبارات غير مرتبطة بالربحية والكفاءة، بل هي اعتبارات سياسية واجتماعية في المقام الأول.

أضف إلى ذلك أنه بالرغم من الضغوط الاجتماعية التي تعمل في ظلها وحدات القطاع العام فإن العديد من الدراسات أظهرت عدم وجود فروق جوهرية بين أداء وحدات القطاع العام والقطاع الخاص.

ففي دراسة لأوضاع الشركات المشتركة في مصر، وهي شركات خاصة بحكم قانون الاستثمار، أيا كانت نسبة مساهمة شركات القطاع العام فيها، أظهرت النتائج أن العائد على إجمالي الأموال المستثمرة لم يتجاوز 1,4 % في حين أن النسبة المناظرة في شركات القطاع العام 4,8 % في سنة 1984 ، وبلغت 7 % خلال الفترة 1975 - 1985. (11)

كما يشير البعض إلى أنه لا يوجد ما يدل قطعاً على أن كفاءة القطاع الخاص أعلى من كفاءة القطاع العام. فخلال الفترة 1975 حتى 1984/1985 أظهرت النتائج أن كفاءة رأس المال في القطاع العام ليست أقل من كفاءة رأس المال على المستوى الوطني، كما أن كفاءة عنصر العمل في القطاع العام ليست أقل من كفاءة عنصر العمل على المستوى الوطني خلال نفس الفترة. (12) فالشركات التي تتمتع بالكفاءة موجودة في القطاعين العام والخاص، كما أن الشركات التي تعاني من ضعف في الكفاءة موجودة أيضاً في كل من هذين القطاعين.

أثر الخصوصية على الميزانية العامة للدولة

يترتب عن الخصوصية عدم تحمل الميزانية العامة للدولة أعباء تمويل عجز القطاع العام وخسارته، وهو ما يساعد على تخفيف العجز الدائم والمستمر في الموازنة العامة للدولة وتوجيه تلك المبالغ لاستخدامات يعتمد عليها كمصادر تمويل مستقبلي مع التوقف عن تمويل العجز وذلك عن طريق الإصدار النقدي الجديد والتمويل من موارد حقيقية وليست وهمية وكذا تخفيض معدل الأجور مع وضع هيكل ضريبي فعال وعادل، مع زيادة حصيلة الإيرادات والاعتماد على الإيرادات السلعية كمصدر رئيسي للإيرادات الهامة مع ضرائب الاستهلاك النهائي كالضرائب على المبيعات وكذا الاهتمام بالضريبة على القيمة المضافة على تجارة الجملة مع جعلها تشمل كل السلع والخدمات، مع العمل على توسيع الوعاء الضريبي ومكافحة التهرب الضريبي.

أثر الخصوصية على السياسة المالية والنقدية

للخصوصية تأثير على كل من السياستين النقدية والمالية. فتأثيرها على السياسة النقدية يظهر في تنشيط سوق الأوراق المالية، حيث يصعب تطبيق

الخصوصية دون وجود سوق نشط للأوراق المالية، ولا يمكن تنشيط الأوراق المالية دون وجود مشروعات خاصة تطرح أسهمها فيها.

أما في السياسة المالية فالخصوصية تؤدي إلى ترشيد النفقات العامة من جهة وتنمية الموارد المالية من جهة أخرى، حيث يتم ترشيد النفقات العامة عن طريق إلغاء الدعم المقرر للمشروعات العامة. وفي الوقت نفسه تزداد الإيرادات نتيجة زيادة حصة الدولة من الضرائب وزيادة أسعار الخدمات التي تقدمها بعد رفع الدعم عنها مثل أسعار الطاقة والنقل والمواصلات. كما يؤدي تحرير سعر الصرف وفقا لقوى العرض والطلب إلى تقييم أسعار السلع والخدمات بأسعارها الحقيقية، وهو ما يؤدي إلى دقة الحسابات للدولة وجذب الموارد الأجنبية من خلال البنوك وشركات الصرافة. كما يؤدي تحرير أسعار الفائدة إلى المنافسة بين البنوك، مما يؤدي إلى زيادة كفاءة العمليات المصرفية، ورفع استخدام القروض من جهة أخرى.

كما أن للخصوصية آثارها على الضرائب المباشرة وغير المباشرة، مما سيترتب عن الأولى زيادة الحصة الضريبية الممولة للميزانية العامة للدولة. أما الثانية فتزداد حصيلتها بعد الخصوصية بسبب الإنعاش الاقتصادي وزيادة الدخل التي ستؤدي إلى زيادة الاستهلاك، وبالتالي زيادة المبيعات بين كافة فئات المجتمع، مع ملاحظة أن الآثار الإيجابية للخصوصية على الضرائب المباشرة لن تتحقق بصورة فعالة إلا بزيادة الكفاءة ووجود نظام ضريبي كفء.

أثر الخصوصية على مديونية الدولة

يؤدي تطبيق الخصوصية إلى تخفيض قيمة ديون الدولة وهذا نتيجة لما كانت تتحمله من أعباء المشروعات العامة عن طريق الدعم الذي كانت تقدمه، وهو ما كان يستدعي عقد القروض الداخلية في شكل أذون خزينة وسندات، وكذا الاقتراض من الخارج لتغطية العجز في الموازنة العامة

للدولة بسبب الدعم المقدم، أو بسبب تصحيح أوضاع الشركات الخاسرة وأيضاً لسد احتياجاتها. وتستخدم عوائد بيع الشركات العامة وتوجيهها لتغطية وتسديد هذا العجز بصفة تدريجية.

إن الإجراءات السابقة الذكر تحقق نتائج إيجابية حيث يؤدي إلى التقليل من عملية الإقراض، وهو ما يؤدي إلى انخفاض المديونية، وكنتيجة لذلك التحسن في ميزانية الدولة والحاصل من التقليل أو التخلص من المديونية نتيجة استخدام عائد بيع المؤسسات العمومية وتوجيهه إلى تسديد الديون أو مبادلة الديون التي هي على عاتق المؤسسات بأسهم في تلك المؤسسات.

أثر الخصوصية على ميزان المدفوعات

التحسين في ميزان المدفوعات يتم برفع الكفاءة، تخصيص الموارد المتاحة، وزيادة مرونة الجهاز الإنتاجي مع تحسين شروط التبادل التجاري ورفع نسبة تغطية الصادرات للواردات مع العمل على زيادة حصيلة الدولة من العملة الأجنبية مما يؤدي إلى تخفيض الديون الخارجية وأعبائها. كل هذه الإجراءات والنتائج لا يمكن تحقيقها في الفترة القصيرة بل تستدعي فترة متوسطة وطويلة من الزمن حسب الاستجابة لعملية الخصوصية و التغيرات الهيكلية التي تحدث بدءاً بـ:

— تحرير المعاملات التجارية السلعية والخدمية مثل نظام حفز الاستيراد وتخفيض التعريفة الجمركية تدريجياً.

— ترشيد هياكل الحماية وتحقيق التوازن بين معدل التعريفة الجمركية على السلع تامة الصنع وبين المعدل المفروض على مستلزمات الإنتاج والسلع الوسيطة.

هذا التوازن يعتبر حماية فعالة للقيمة المضافة المحلية. ومع تحرير الحساب الجاري يتم تدريجياً تحرير حساب المعاملات الرأسمالية مما يؤدي إلى زيادة التدفقات الرأسمالية الداخلة وكذا يؤدي إلى وضع حد لهروب رؤوس

الأموال للخارج فيتحقق الرفع من نمو معدل الإنتاج حتى يؤدي إلى زيادة الصادرات على حساب الواردات ويتم تحقيق الاكتفاء الذاتي وتحقيق الزيادة في الموارد الذاتية، وخاصة الزيادة في النقد الأجنبي. كما تتكون الثقة وتزيد التدفقات من العملات الأجنبية ويتشجع أصحاب رؤوس الأموال الأجانب على الاستثمارات.

2 - الآثار الاجتماعية للخصوصية

لا يمكن الإشارة إلى الآثار الإيجابية للخصوصية سواء على المستوى الكلي أو على المستوى الجزئي، أو على الميزانية العامة أو على السياسة المالية والنقدية أو على ميزان المدفوعات والمديونية، فإن ذلك بعيد كل البعد عن اهتمامات المواطن العادي الذي يسعى أولاً وقبل كل شيء إلى الحصول على عمل يؤمن به الحاضر والمستقبل. حيث أنه من الخطأ الفصل بين ما هو اقتصادي وما هو اجتماعي مع ترجيح الجانب الاقتصادي على الجانب الاجتماعي ومعاملة الآثار الاجتماعية على أنها آثار جانبية على افتراض أن النمو الاقتصادي دواء لكل داء. فلا جدال أن الفعالية الاقتصادية مرهونة بالفعالية الاجتماعية.

إن للخصوصية مفهوم هو ترك آليات السوق تعمل في حرية، غير أن آليات السوق ذاتها تعاني من تشوهات تجعل السوق أقل كفاءة مما يترتب عليه اختلال اعتبارات العدالة الاجتماعية وتدهور حالة محدودي الدخل.

أثر الخصوصية على العدالة الاجتماعية

إن نظام اقتصاد السوق بمفهومه المعاصر يتضمن إلزاماً أساسياً بتحقيق العدالة الاجتماعية. ولتحقيق ذلك هناك وسائل عديدة مستقرة ومطبقة فعلاً. ومن هذه الوسائل مجموعة السياسات والإجراءات التي اصطلح على تسميتها بشبكة الأمان الاجتماعي والتي تشمل على نظم للتأمين، ونظم مساعدة كبار السن والمعوقين وغيرهم من الفئات المحتاجة.

من جهة أخرى إذا نظرنا إلى الخصوصية بأنها تؤدي إلى رفع معدلات النمو والكفاءة ولهذا فهي تحقق آفاقا واسعة لجميع المواطنين، كما تمكن الخصوصية الدولة من توفير مخصصات أكبر للأغراض الاجتماعية وشبكة الأمان الاجتماعي وفرص أكثر للعمالة المنتجة بدلا من البطالة المقنعة التي تتسم بها الاقتصاديات المركزية، مما ينتج إمكانية تحقيق العدالة الاجتماعية بشكل أفضل.

ومن الآثار الإيجابية فيما يتعلق بالعدالة الاجتماعية هو تقرب الفوارق الاجتماعية بين طبقة العمال والملاك، وذلك عن طريق فرصة إشراك العاملين في الإدارة، وذلك بشراء نسبة من أسهم الشركات العامة مما يحقق لهم تملك نسبة من المؤسسات التي يعملون بها.

ويمكن أن يكون للخصوصية آثار سلبية على العدالة الاجتماعية حيث أنها قد تؤدي إلى تركيز الموارد في أيدي شريحة اجتماعية محدودة ومن ثم تعميق التفاوت في توزيع الدخل بين أفراد المجتمع.

ويمكن إرجاع ذلك بشكل أو بآخر إلى أن الهدف الرئيسي للاستثمار الخاص ينحصر في تعظيم الربحية التجارية، الأمر الذي قد يؤثر سلبا على عدالة توزيع الدخل بين الفئات المختلفة من مستهلكين، عمال، إداريين و مستثمرين ... إلخ. فعملية نقل ملكية الوحدات الإنتاجية العامة إلى القطاع الخاص سوف تؤثر على عدالة توزيع الدخل بين جماعات الاهتمام المختلفة، ذلك أن عدالة التوزيع ستكون أفضل لو كان الاحتكار في يد القطاع العام. أما إذا انتقل الاحتكار إلى القطاع الخاص فمن المرجح تفاقم ظاهرة عدم عدالة التوزيع. فالمحتكر الخاص يكون قادرا على اتخاذ العديد من القرارات التي تكون لها تأثير سلبي على بعض جماعات الاهتمام بأنشطة المشروع مثل المستهلكين والعمال واحتساب بعض جماعات الاهتمام الأخرى، وبصفة خاصة أصحاب حقوق الملكية، حتى في ظل وجود ضوابط أو إجراءات حكومية تحكم قرارات المستثمر الخاص في

نشاط اقتصادي معين لصالح جماعة من الجماعات (المستهلكين أو العمال مثلا). فمن المتوقع محاولة المستثمر الخاص تجنب مثل هذه الضوابط والإجراءات ، وهو أمر قد يحدث في معظم الاقتصادات النامية، إما بالعمل على إلغاء هذه الإجراءات عن طريق جماعات الضغط أو عن طريق محاولة الحصول على بعض الاستثناءات، فإن لم ينجح فإن البديل هو العزوف والبعد عن الاستثمار في هذا المجال والبحث عن فرص الاستثمار في مجالات أخرى تقل فيها الضوابط والإجراءات الحكومية، (13) ولعل ذلك يفسر إحتمال تفاقم ظاهرة عدم عدالة التوزيع فيما لو كان الاحتكار في يد القطاع العام، حيث لا يوجد سبب يجعل الأخير يحاول تجنب الإجراءات والضوابط الحكومية.

أثر الخصوصية على البطالة

ازدادت مشكلة البطالة استفحالا خلال السنوات الأخيرة، وذلك لأن الاقتصاد لم ينمو بالمعدلات الكافية التي تسمح له باستيعاب القادمين إلى سوق العمل — رصيد البطالة القائم الذي مصدره العجز المتراكم — المسرحون من عملية تحويل الملكية.

لقد عانت إقتصادات الدول النامية من سياسة التشغيل الشبه تام للعمالة التي كانت تقوم على مبادرات سياسة واجتماعية وليست اقتصادية، وهو ما نتج عنه بطالة مقنعة مما أدى إلى عدم تناسب رأس المال مع العمل. (14)

لقد ترتب عن الخصوصية فقدان بعض الأفراد لوظائفهم والاستغناء عن الكثير منهم، ومن كانوا يمثلون بطالة مقنعة في المؤسسات العمومية حيث أن صاحب العمل الخاص لن يقبل هذا الوضع بأي حال من الأحوال نظرا لأنه يبحث عن أعلى عائد ممكن من وراء استثمار أمواله، ومن ثم لن يقبل إلا العامل الذي تكون المؤسسة في حاجة ماسة إليه. في ظل هذا الوضع سيتم الاستغناء عن الكثير من العمالة الزائدة.

تعتبر عملية التخلص من العمالة الزائدة من أهم المشاكل. فعملية التحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص ينتج عنها وجود طاقات إنتاجية معطلة، وهي من أهم الحجج التي يعتمد عليها المعارضين للخصوصية وذلك أنها تسلب حقوقا اكتسبها العمال عند عملية التحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص. تعتبر عملية التخلص من العمالة الزائدة مشكلة حقيقية في غياب برامج زمنية لعلاج هذه المشكلة قبل الدخول في عملية الخصوصية. (15)

يواجه عملية الاستغناء عن العمال صعوبات متعددة ومتباينة في غياب رؤية مستقبلية كفيلة بتدنية التكلفة المالية والاجتماعية؛ قد يزيد الطالبين وذلك بسبب التعويضات السخية الممنوحة لهم، وقد تواجه المؤسسة الصعوبة المالية في تغطية المعاشات والطالبين للاستغناء، أو قد يكون الأشخاص الذين يشملهم أو يحق لهم أن يستفيدوا يمثلون العصب الرئيسي للمؤسسة وذلك بسبب الخبرة التي اكتسبوها بالمؤسسة. وتبقى المؤسسة مثقلة بالعمال الحديين وهو ما يؤدي إلى نقص الكفاءة بالمؤسسة.

الخاتمة

لقد تعددت دواعي الخصوصية بين دوافع عملية للغاية ودوافع فلسفية، إلا أن أكثرها أهمية ما يمكن أن تحققه من عملية نقل ملكية المؤسسات العامة إلى القطاع الخاص من آثار إيجابية على النمو الاقتصادي وزيادة الكفاءة في استخدام الموارد المتاحة والتخفيف من الضغوط المتنامية على الموازين الداخلية والخارجية والقضاء على المشاكل الاجتماعية مثل التواكل والمحسوبية والتفاضل على محاسبة المخطئين والرشوة وغيرها من مشاكل المجتمع.

مع تزايد الدعوة على تأكيد الآثار الإيجابية للخصوصية في المجال الاقتصادي وبعض المجالات الاجتماعية تتزايد المخاوف من آثارها السلبية

على بعض الجوانب الاجتماعية باتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء، تزايد البطالة وبعض الأمراض الاجتماعية استنادا إلى الاعتقاد بضعف اهتمام المستثمر الخاص بالأنشطة ذات المضمون الاجتماعي وغلبة العقلية الربعية.

إن الخصوصية توفر مناخا أفضل لاستخدام رؤوس الأموال بكفاءة، غير أن هذه الكفاءة لا تتحقق تلقائيا، وإنما يتم ذلك من خلال تصرفات العنصر البشري الموجود في المجتمع، فهو القادر وحده على خلق الاستثمار وتقييم البدائل المتاحة، كعامل فني ومبتكر والقادر على تقليل أو زيادة المخاطر السياسية التي يتعرض لها الاستثمار، وبالتالي الإبقاء عليه أو تشجيعه على الهروب، كما أنه أخيرا هو القادر على المحافظة على الاستثمار أو تدميره.

إن نجاح الخصوصية يتطلب التحقق من سوق رأس المال وعدم تمتع الأعمال الخاصة بمزايا احتكارية معينة، وإصلاح النظام السياسي (الشفافية) وإصلاح النظام التعليمي وهيكل القيم، مع ضرورة وجود دولة قوية ذات دور فعال ومؤثر في النشاط الاقتصادي عن طريق السياسات غير المباشرة حيث تشير الكثير من التجارب إلى أن الخصوصية الناجحة لا تكون إلا في دولة قوية ذات دور نشط وفعال.

001. م. ٢٠٠١. "تجربة الإصلاحات الاقتصادية في مصر"، مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية، القاهرة.

٢٠٠١. "تجربة الإصلاحات الاقتصادية في مصر"، مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية، القاهرة.

٢٠١١.

١١. "تجربة الإصلاحات الاقتصادية في مصر"، مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية، القاهرة.

٢٠١١. "تجربة الإصلاحات الاقتصادية في مصر"، مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية، القاهرة.

٢٠١١.

٢٠١١. "تجربة الإصلاحات الاقتصادية في مصر"، مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية، القاهرة.

٢٠١١. "تجربة الإصلاحات الاقتصادية في مصر"، مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية، القاهرة.

٢٠١١.

المراجع / الهوامش

- 1- البنك الدولي "تقرير التنمية" 1991، ص.ص. 181-182.
- 2- البنك الدولي "تقرير التنمية" 1991، ص. 181.
- 3- FMI « privatization and public enterprise » P.13.
- 4- هبلين ب "دروس التحول إلى القطاع الخاص" مجلة التمويل و التنمية، مارس 1990، ص. 44.
- 5- عمر سالماني "دعم و تطوير سوق رأس المال في مصر" محاضرات المعهد المصرفي بالبنك المركزي . المصري 1992 ص.1
- 6- The world bank " privatization : the lessons of experience" Washington 1992 P.29.
- 7- V.v. Ramanadlead "Privatization in developing countries .London 1989, P. 119.
- 8- أحمد صقر عاشور "التحول إلى القطاع الخاص، تجارب عربية في خصخصة المشروعات العامة-القاهرة . المنظمة العربية للتنمية الإدارية 1996، ص.3.
- 9- السيد أحمد عبد الخالق " التحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص بين التخطيط والواقع رؤية مستقبلية". دار النهضة العربية. 1993. ص.100.
- 10- الخضير محمد. "الخصخصة" مكتبة الأنجلو المصرية. 1993. ص.113.
- 11- هويدي علي: التخصيصية والدور الاجتماعي للمراجعة. مجلة البحوث التجارية. دورية علمية تصدر عن كلية التجارة. جامعة الزقازيق. مصر. ص.52.
- 12- رتيب رابع "الآثار الاجتماعية للخصخصة" بحث مقدم للمؤتمر العلمي السنوي الثاني لكلية الحقوق. جامعة المنصورة. 26 - 27 مارس 1997. ص.15.

- 13- مصطفى رشدي شيحة "ضمانات التشغيل في اقتصاد السوق" بحث مقدم للمؤتمر العلمي الثاني 26-27 مارس 1997، ص.5.
- 14- سامية عمار. أثار الخصوصية على حجم العمالة وإنتاجيتها في مصر. بحث مقدم للمؤتمر العلمي السنوي الثاني لكلية الحقوق. جامعة المنصورة. 26 - 27 مارس 1997، ص.22.
- 15- البرعي أحمد حسن. الخصوصية ومشكلة العمالة الزائدة. كتاب الأهرام الاقتصادي رقم 102. يوليو 1996.
- 16- البرعي أحمد حسن. الخصوصية ومشكلة العمالة الزائدة. كتاب الأهرام الاقتصادي رقم 102، يوليو 1996.
- 17- سامي عفيف حاتم. الخبرة الدولية في الخصوصية، دار العلم والطباعة، مصر 1994.

تأليف جمال ششنا عداة